ثماني الى عشر شجرات في الدونم الواحد من النوع المرتفع والعريض القطر، الذي يملك طوقا محدودا من الغصون المثمرة. وهذا يعني أن الاراضي الزراعية لا تستغل بشكل مكثف.

٢ - ان امكانية استخدام الماكينات والطرق الحديثة في الزراعة غير متوفرة تبعا لذلك.

٣ - ان عملية جني المحاصيل تتطلب ايد عاملة أكثر، في الوقت الذي تتناقص فيه للاسباب التي سبق ذكرها.

وقصة حياة الزيتون خير دليل على تخلف الزراعة. فالتسميد غير ضروري عند معظم الفلاحين. كذلك تتردى نوعية الزيت نتيجة تعرض ثمار الزيتون للشمس بعد القطف او خزنه، لاسباب منها: فقدان الامكنة المخصصة للخزن، والعصر، وكذلك لا ننسى عناصر الجهل والتخلف الاخرى.

ج - السوق الاستهلاكية:

بالاضافة الى الطبيعة البيولوجية لشجرة الزيتون كما ذكرنا سابقا، ممثلة في مجيء سنة "ماسية" تتبعها سنة "شلتونة"، فان سعر الزيت يتأثر كأي سلعة بالعرض والطلب*، وتقلبات السوق التجارية، حيث ينخفض سعره في السنة "الماسية"، كما ان للنوعية دورا في تحديد العرض

*أحيانا يخضع سعر الزيت لوجهات نظر تقليدية دينية كأن يقال ان زيت منطقة بيت لحم مبارك ومقدس كما يدعى فلاحوه لانه قريب من مهد المسيح ولذلك يرفعون سعره بـ (٢٠-٢٥٪) عن سعر الزيت في الضفة. والحقيقة العلمية ان نوعية هذا الزيت يأتي في الدرجة الثالثة بين الزيوت في الضفة، الا انهم يتمكنون من البيع بسعر عال لان كمية العرض اقل من المناطق الاخرى.

والطلب. والمهم انه في حالتي الخصب والجدب "الماسية" و"الشلتونة"، هناك فائض في انتاج الزيت يزيد عن حاجة السوق المحلية مما يجعل تصديره الى الضفة الشرقية امرا ملحا حيث يصدر الى البلاد العربية. والجدير بالذكر ان الاردن بدأ في السنوات الاخيرة بتطوير زراعة الزيتون وتكثيفه، مما يقلل من حاجة السوق الاردنية لزيت الضفة ويزيد الوضع تعقيدا.

هناك مشكلة تسويقية تواجه الزيت المحلي، وهي السماح باستيراد زيوت نباتية رخيصة للاستهلاك الصناعي والتغذية. فقبل عام ١٩٦٧ كان زيت الزيتون يغطي حاجة صناعة الصابون، في وقت منع فيه استيراد أي نوع من الزيوت لحماية الزيت المحلي. أما اليوم فان الزيوت النباتية الرخيصة المستوردة تسد (٢٠٪) من حاجة مصانع الصابون. وفي مجال التغذية تظهر المرجرين الاسرائيلية والزيوت النباتية الرخيصة كمنافس كبير لزيت الزيتون، ويتزايد هذا مع تطور نسبي في مستويات المعيشة، وفي العادات والتقاليد التي لم تعد تمنع استخدام المرجرين او غيره من زيوت النبات.

وربما أن التسويق للمنتجات الزراعية خاصة يتم عن طريق الجسور الى الضفة الشرقية، فلا بد من ذكر آثار سياسة الجسور المفتوحة على الضفة الغربية (١).

- نمو علاقات اقتصادية بين الضفتين ساعدت على تكريس الهيمنة الاسرائيلية على اسواق الضفة وعلى توسيع عملية الاستغلال الاستعماري من جهة أخرى.

(١) هلال - جميل، ١٩٧، ص (٩٥).